انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٨
دراسة استشرافية لنتائج الانتخابات وفقاً للقانون الجديد
(محافظة ذي قار انموذجاً)

م. د. رعد سامي عبد الرزاق(*)
م.م.علي حسين سفيح(**)
alialsaedie@gmail.com raad.sami.rs@gmail.com

الملخص:
صوت مجلس النواب على العديد من مواد مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٨، واعتماد النظام الانتخابي (التمثيل النسبي) وفقاً لصيغة سانت ليغو المعدلة (١.٧)، مع تقليص عدد مقاعد مجالس المحافظات، اذ سيتناول البحث دراسة استشرافية لمعرفة اثر النظام الانتخابي المعتمد مع تقليص عدد المقاعد في نتائج الانتخابات، اذ لا يمكن تحليل نتائج الانتخابات من دون ان يكون هناك محاولة لاستشراف عدد المقاعد التي ستحصل عليها الأحزاب السياسية.

ومن هنا فقد ركز البحث على اعتماد نتائج انتخابات مجلس محافظة (ذي قار) لعام ٢٠١٣، وتطبيق تلك النتائج على القانون الجديد وفقاً لصيغة سانت ليغو المعدل وتقليص عدد المقاعد، واجراء المقارنات بينها حول الاختلافات التي قد تحدث في فوز الاحزاب بالمقاعد، وقد تم اعتماد محافظة ذي قار كانموذج، وذلك لكونها تعد وفقاً لعدد الناخبين وعدد المقاعد المخصصة لها بانها محافظة متوسطة الحجم الانتخابي.

فقد توصل البحث الى اثبات فرضية التي مفادها (ان اعتماد صيغة السانت ليغو المعدل (١.٧) من دون تقليص المقاعد في انتخابات مجالس المحافظات القادمة ستؤثر نوعاً ما في نتائج الاحزاب الصغيرة في الحصول على مقاعد،

(*) مدير معهد التثقيف الانتخابي/ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.
(**) باحث في معهد التثقيف الانتخابي/ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

اما اعتماد صيغة السانت ليغو المعدل (١.٧) مع تقليص عدد المقاعد فسيؤثر بشكل كبير على نتائج الاحزاب الصغيرة والمتوسطة في الحصول على المقاعد).

المقدمة:

تؤدي القوانين الانتخابية دوراً كبيراً في تنفيذ العمليات الانتخابية من خلال تنظيم قضايا عدة، اهمها شروط الترشح وآلية التصويت فضلاً عن شكل النظام الانتخابي المعتمد والصيغة الاحتسابية للاصوات وتوزيع المقاعد وغيرها.

وانسجاماً مع ذلك فقد اجريت في العراق مجموعة من العمليات الانتخابية على المستويين التشريعي والمحلي رافقتها تعديلات عدة في القوانين الناظمة للعمليات الانتخابية، وعلى الرغم من هذه التعديلات فان جميع العمليات الانتخابية اعتمدت نظاماً انتخابياً واحداً وهو (نظام التمثيل النسبي)، مع الاشارة الى بعض المتغيرات التي احتوتها ثناياه والمتمثلة بتغيير صيغة احتساب النتائج عبر انتقالها من القاسم الانتخابي (Electoral Divider) او ما يعرف بـ(الهير كواتا) مروراً بصيغة (السانت ليغو) التي طبقت في انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣، وصولاً الى انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٤، والتي اجريت على اساس سانت ليغو المعدل (١.٦).

ولكون ان الانتخابات وقوانينها هي انعكاس لطبيعة البيئتين السياسية والاجتماعية التي تعمل فيهما، ونتيجة للمتغيرات السياسية التي تحكم العراق في المدة الاخيرة والمتمثلة بالمطالبات الشعبية بالإصلاحات، فضلاً عن ضعف الخدمات المقدمة من قبل مجالس المحافظات، فقد صوت مجلس النواب العراقي على بعض المواد المهمة في قانون انتخابات مجالس المحافظات التي ستجري في نهاية عام ٢٠١٨، واهم تلك المواد التي صودق عليها هي اعتماد الصيغة الحسابية سانت ليغو المعدل (١.٧)، مع طرح آلية جديدة لاحتساب عدد المقاعد المخصصة لكل محافظة.

اهمية البحث:

تنطلق اهمية البحث من خلال تصويت مجلس النواب على العديد من مواد قانون انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٨، واعتماد ذات النظام الانتخابي (التمثيل النسبي) وفقاً لصيغة السانت ليغو المعدلة (١.٧)، مع تقليص عدد مقاعد مجالس المحافظات، وعليه سيتناول هذا البحث دراسة استشرافية لمعرفة اثر النظام الانتخابي المعتمد مع تقليص عدد المقاعد في

نتائج الانتخابات، اذ لا يمكن تحليل نتائج الانتخابات من دون ان يكون هناك محاولة لاستشراف عدد المقاعد التي ستحصل عليها الأحزاب السياسية.

ومن هنا فقد ركز البحث على اعتماد نتائج انتخابات مجلس محافظة (ذي قار) لعام ٢٠١٣، وتطبيق تلك النتائج على القانون الجديد وفقاً لصيغة سانت ليغو المعدل وتقليص عدد المقاعد، واجراء المقارنات بينها حول الاختلافات التي قد تحدث في فوز الاحزاب بالمقاعد، وقد تم اعتماد محافظة ذي قار كانموذج، وذلك لكونها تعد وفقاً لعدد الناخبين وعدد المقاعد المخصصة لها بانها محافظة متوسطة الحجم الانتخابي.

اشكالية البحث:

تتأتى اشكالية البحث من خلال الجدل الذي يدور في العراق حول طبيعة القوانين والانظمة الانتخابية المعمول بها في العراق وما افرزته من نتائج انتخابية، اذ يراها البعض بانها تقود الى ذات النتائج بغض النظر عن محتوى القانون الانتخابي ومتغيراته، كما يرى البعض الاخر ان اعتماد صيغة السانت ليغو المعدلة (١.٧) في القانون الجديد، ما هي الا محاولة من قبل الاحزاب الكبيرة للفوز بالمقاعد على حساب الاحزاب الصغيرة والمتوسطة التي سيتم تلاشيها في ظل هذا القانون.

فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية مفادها ((ان اعتماد صيغة السانت ليغو المعدل (١.٧) من دون تقليص المقاعد في انتخابات مجالس المحافظات القادمة ستؤثر نوعاً ما في نتائج الاحزاب الصغيرة في الحصول على مقاعد، اما اعتماد صيغة السانت ليغو المعدل (١.٧) مع تقليص عدد المقاعد فسيؤثر بشكل كبير على نتائج الاحزاب الصغيرة والمتوسطة في الحصول على المقاعد)).

ومن خلال البحث في نتائج انتخابات محافظة ذي قار لعام ٢٠١٣، ومحاولة تطبيقها وفقاً لصيغة سانت ليغو المعدلة (١.٧) المعتمدة في القانون الجديد، فسيتم التوصل الى استنتاجات عدة يتم من خلالها استشراف نتائج الانتخابات القادمة وشكل خارطة التحالفات الحزبية المستقبلية.

وذلك من خلال الاجابة عن التساؤلات الاتية:

١- ما صيغة سانت ليغو وسانت ليغو المعدل؟

٢- ما اثر هذا النظام في توزيع مقاعد محافظة ذي قار؟

٣- هل سيؤثر صيغة سانت ليغو المعدل في حصول الاحزاب الصغيرة والمتوسطة على المقاعد في حال تقليصها؟ وكيف؟

منهجية البحث:

استند البحث الى المنهج المقارن، وذلك لدراسة اوجه الشبه والاختلاف بين النتائج الحاصلة عليها الاحزاب في انتخابات مجلس محافظة ذي قار عام ٢٠١٣، والنتائج التي ستحصل عليها تلك الاحزاب وفقاً للقانون والنظام الانتخابي الجديدين، فضلاً عن دراسة اوجه الشبه والاختلاف التي تقودها نتائج الانتخابات في الحالتين المشار اليهما اعلاه في شكل التحالفات الحالية والمستقبلية.

هيكلية البحث:

تنقسم هذه الدراسة الى مبحثين، فضلاً عن مقدمة وخاتمة (استنتاجات وتوصيات)، اذ يتناول المبحث الأول (صيغة السانت ليغو وتطبيقاتها على نتائج انتخابات محافظة ذي قار) وذلك من خلال مطالب عدة، اما المبحث الثاني فيتناول (تأثير السانت ليغو في شكل خارطة التحالفات الحزبية في تشكيل الحكومة المحلية) وذلك من خلال مطالب عدة ايضا.

المبحث الاول: (صيغ السانت ليغو وتطبيقاتها على نتائج الانتخابات)

المطلب الاول: (صيغة السانت ليغو والسانت ليغو المعدلة/ دراسة نظرية)

اولاً - الصيغة الحسابية (سانت ليغو):

تم ابتكار هذه الطريقة عام ١٩١٠م، من قبل عالم الرياضيات الفرنسي (Sainte lague) (١٨٨٢-١٩٥٠)[1]، وقد طبقت صورتها الاولى في النرويج والسويد عام (١٩٥١)، كذلك تم تطبيق هذه الطريقة في دول عدة مثل (البوسنة والهرسك، لاتفيا، كوسوفو، الدنمارك، فلسطين، العراق، وغيرها من الدول)، وتتلخص هذه الطريقة في تقسيم الاصوات الصحيحة لكل قائمة على الارقام الفردية (١,٣,٥,٧، ... الخ)، أي بعدد مقاعد الدائرة الانتخابية ثم يجري البحث عن اعلى رقم من نتائج القسمة ليعطي مقعداً

وتكرر هذه الحالة حتى يتم استنفاذ جميع مقاعد الدائرة الانتخابية[٢]، وادناه مثالاً افتراضياً يوضح كيفية احتساب
النتائج التي تحصل عليها الاحزاب وفقاً لصيغة سانت ليغو، والمثال كالاتي:
لو افترضنا ان الحزب (أ) حصل على ٦٦٠٠٠ صوت، والحزب (ب) حصل على ٦٢٠٠٠، والحزب (ج) حصل على ٢١٠٠٠ صوت، في دائرة انتخابية مخصص لها (٥) مقاعد، فسنقوم بتقسيم الاصوات الصحيحة لكل حزب على الارقام الفردية (١,٣,٥,٧، ... الخ) ثم نبحث عن اعلى (٥) نتائج للقسمة لشغل (٥) مقاعد المخصصة لهذه الدائرة، للمزيد ينظر الى الجدول رقم (١) وهو كالاتي:

جدول رقم (١)
توزيع المقاعد حسب صيغة سانت ليغو

الاحزاب	عدد اصوات الكلية	القسمة/١	القسمة/٣	القسمة/٥	اجمالي المقاعد
أ	66000	66000	22000	13200	2
ب	62000	62000	20660	12400	2
ج	21000	21000	7000	4200	1
مجموع الاصوات	149000		مجموع المقاعد		5

الجدول من اعداد الباحثين

من خلال المثال اعلاه الوارد في جدول رقم (١) فقد حصلت الاحزاب الثلاث على المقاعد الاتية:
الحزب (أ) = (٢) مقعد.
الحزب (ب) = (٢) مقعد.
الحزب (ج) = (١) مقعد.
عادةً ما تتسم هذه الصيغة بفوز الاحزاب الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بالمقاعد، الا انها يؤخذ عليها بانها تقود الى فوز احزاب كثيرة بالمقاعد، مما يصعب تحقيق التوافقات السياسية واتخاذ القرارات، فضلاً عن صعوبة تشكيل

التحالفات، وهو ما تم اعتماده في انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣، كما سنرى لاحقاً.

ثانياً- الصيغة الحسابية (السانت ليغو المعدل):

تقوم هذه الصيغة على اضافة كسر عشري للقاسم الاول فقط، اي تقسم الاصوات الصحيحة على (١.٤) على سبيل المثال بدلاً من القسمة على (١)، وقد تم تطبيق هذه الصيغة في كل من (نيوزلندا والنرويج والسويد)[٣]، اما في العراق فقد اعتمدت صيغة السانت ليغو المعدلة في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٤[٤]، بتقسيم الاصوات الصحيحة على (١.٦)، وكذلك اعتماد صيغة السانت ليغو (١.٧) في قانون انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٧[٥]، والمزمع اجراءها في عام ٢٠١٨.

وعليه لو اخذنا ذات المثال السابق، وقسمنا الاصوات الصحيحة التي حصل عليها كل حزب على سانت ليغو (١.٧)، لشغل (٥) مقاعد، فستكون النتيجة كما في الجدول رقم (٢) وهو كالاتي:

جدول رقم (٢)

توزيع المقاعد حسب صيغة سانت ليغو (١,٧)

الاحزاب	عدد اصوات الكلية	القسمة/١,٧	القسمة/٣	القسمة/٥	اجمالي المقاعد
أ	66000	38823	22000	13200	3
ب	62000	36470	20660	12400	2
ج	21000	12352	7000	4200	0
مجموع الاصوات	149000		مجموع المقاعد		5

الجدول من اعداد الباحثين

من خلال ما تقدم، فان الاحزاب التي حصلت على المقاعد هي كالاتي:

الحزب (أ) = (٣) مقعد.

الحزب (ب) = (٢) مقعد.

اما الحزب (ج) فلم يحصل على مقعد.

لو قارنا بين المثالين السابقين نجد ان تطبيق سانت ليغو قد سمح لحزب (ج) الحاصل على نسبة (١٤)% من الاصوات من الحصول على مقعد، اما عند تطبيق صيغة سانت ليغو المعدل (١.٧) فان الحزب (ج) لم يحصل على مقعد، في حين حصول الحزب (أ) الحاصل على نسبة (٤٤)% من نسبة الاصوات على (٣) مقاعد بدلاً من (٢) مقعد، وهو ما يعني ان صيغة سانت ليغو المعدلة وفقاً لـ(١.٧) تتيح للأحزاب الكبيرة الحصول على اكبر عدد من المقاعد في حين تحرم الاحزاب الصغيرة من الحصول على مقعد، وتضر او تقلل من نسبة حصول الاحزاب المتوسطة على المقاعد.

جدول رقم (٣)

النسبة المئوية للأصوات الحاصلة عليها الاحزاب من الاصوات الكلية

الاحزاب	الاصوات الكلية	النسبة المئوية
الحزب (أ)	66000	%44.3
الحزب (ب)	62000	%41.6
الحزب (ج)	21000	%14.1
مجموع الاصوات	149000	%100

الجدول من اعداد الباحثين

المطلب الثاني: (تطبيق سانت ليغو المعدل (١.٧) على نتائج محافظة ذي قار لعام ٢٠١٣)

اولاً- احتساب المقاعد وفقاً لانتخابات عام ٢٠١٣.

نص قانون انتخابات مجالس المحافظات رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، على الاتي: (يتكون مجلس المحافظة من (٢٥) مقعداً، يضاف اليها مقعداً واحداً لكل (٢٠٠) الف نسمة لما زاد عن (٥٠٠) الف نسمة)[٦].

اذ اعتمدت انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣، على صيغة السانت ليغو من خلال القسمة على(١,٣,٥,٧،....)، مع اعتماد عدد مقاعد بواقع (٣١) مقعد وفقاً لما ورد في ادناه[٧]،، ولكي ندرس الفرق في شغل المقاعد بين سانت ليغو وسانت ليغو المعدل، فقد قمنا بتطبيق نتائج مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣، على صيغة سانت ليغو المعدلة (١.٧) التي صوت عليها مجلس النواب*، مع الابقاء على عدد المقاعد المعتمدة ذاتها وهي (٣١) مقعد، وذلك لمعرفة الفرق في عملية توزيع المقاعد على الاحزاب، وهل ان اعتماد صيغة سانت ليغو المعدلة من دون تقليص عدد المقاعد سيؤثر على عدد المقاعد التي تحصل عليها الاحزاب ام لا ؟.

وانسجاماً مع ذلك، فان احتساب عدد المقاعد المخصصة لمحافظة ذي قار في انتخابات ٢٠١٣، كان كالاتي[٨]:
العدد الكلي لسكان محافظة ذي قار لعام ٢٠١٢ هو (١) مليون و(٨٦٤) الف نسمة[٩] – (٥٠٠) الف نسمة = (١) مليون و(٣٦٤) الف نسمة.
نقوم بتقسيم (١) مليون و(٣٦٤) الف نسمة على (٢٠٠) الف نسمة، كما اشارت اليها المادة اعلاه، يكون عدد مقاعد محافظة ذي قار هو كالاتي:
(١) مليون و(٣٦٤) الف نسمة = (٦) مقاعد + (٢٥) مقاعد ثابتة = (٣١) مقعداً.
(٢٠٠) الف
ملاحظة: عندما نقسم (١) مليون و(٣٦٤) الف نسمة على (٢٠٠) الف نسمة، فتكون النتيجة (٦) مع باقي (٠,٨)، هذا الباقي تم اهماله من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات كونه كسراً عشرياً.
من خلال ما تقدم، وبناءاً على نتائج انتخابات محافظة ذي قار لعام ٢٠١٣، والتي تم اعتمادها وفقاً لصيغة سانت ليغو، فقد كانت النتائج كما في الجدول رقم (٤) وهي كالاتي:

جدول رقم (٤)
مقارنة بين نتائج انتخابات مجلس محافظة ذي قار وفقاً لسانت ليغو (١) وسانت ليغو المعدل (١.٧) لشغل (٣١) مقعد[١٠]

اسم الحزب او الائتلاف	عدد اصوات الاحزاب	عدد المقاعد الحاصلة عليها الاحزاب في انتخابات عام ٢٠١٣ وفقا لسانت ليكو (١)	عدد المقاعد الحاصلة عليها الاحزاب في انتخابات عام ٢٠١٣ وفقا لسانت ليكو (١.٧)
ائتلاف دولة القانون	176,861	10	10
ائتلاف المواطن	122,088	7	7

ائتلاف الاحرار	81,338	5	5
التضامن في العراق	50,363	3	3
كتلة الوفاء الوطني	43,369	3	3
تجمع الشراكة الوطنية	26,670	2	2
الائتلاف المدني الديمقراطي	17,906	1	1
مجموع الاصوات الصحيحة	534315	31	31

ثانياً- توزيع المقاعد من دون تقليص عددها:

من خلال تقسيم الاصوات الصحيحة الحاصلة عليها الاحزاب في انتخابات مجلس محافظة ذي قار عام ٢٠١٣، على صيغتي السانت ليغو (١) والسانت ليغو المعدلة (١.٧) مع ابقاء عدد المقاعد على حالها أي (٣١) مقعد، توصلنا الى ان جميع الاحزاب الفائزة قد حصلت على عدد المقاعد ذاتها، انظر الى الجدول رقم (٤).

أي انه لم يحدث هناك تغيير في عدد المقاعد الحاصلة عليها الاحزاب عند تطبيق الصيغتين، بعبارة اخرى فان رفع نسبة الكسر العشري في معادلة السانت ليغو من (١) الى (١.٧) لم يغير في عدد المقاعد الحاصلة عليها الاحزاب، لماذا؟.

ذلك يعود الى اسباب عدة اهمها هو: ان عدد المقاعد المعتمدة في جميع مجالس المحافظات والبالغ عددها (٤٤٧) مقعد، مبالغ بها بشكل كبير، وبالتالي اعتماد (٣١) مقعد لمحافظة ذي قار لوحدها هو امراً مبالغ به ايضاً[١١]، وان كثرة عدد المقاعد بهذه الطريقة من المنطقي بانه لا يحدث تغييراً يذكر في عدد المقاعد التي تحصل عليها الاحزاب سواءً باعتماد سانت ليغو او السانت ليغو المعدل (١.٧).

وانسجاماً مع ذلك فان (الائتلاف المدني الديمقراطي) الحاصل على اقل الاصوات، اي الحاصل على (١٧٩٠٦) صوت من اصل (٥٣٤٣١٥) صوت، بنسبة (٣.٤)% من الاصوات الكلية الصحيحة[١٢]، اهلته للاحتفاظ بالمقعد، باعتماد كلا الصيغتين، وهذا يعني ان اعتماد سانت ليغو المعدل في محافظات اخرى قد يقود الى تغيير او خسارة بعض الاحزاب الصغيرة لمقاعدها في بعض الاحيان، الا انه لا يسهم في تغيير كبير في عدد المقاعد الحاصلة عليها الاحزاب، الا ان ما تقدم لا يشمل جميع المحافظات، فلو تم تطبيق صيغة سانت ليغو المعدلة مع الابقاء على عدد المقاعد كما هي اي من دون تقليص، سيقود الى خسارة الاحزاب الصغيرة لمقعدها، اما تلك الاحزاب التي تعد وفقاً لعدد اصواتها بانها من الاحزاب المتوسطة فانها ستخسر بعض مقاعدها الحاصلة عليها، اي اذا كانت قد حصلت على (٢) مقعد على سبيل المثال فقد تخسر احدهما، ليكون عدد المقاعد الفائزة بها مقعداً واحداً وهكذا.

المبحث الثاني: (نتائج انتخابات محافظة ذي قار وفقاً للقانون الجديد)

المطلب الاول: (الطريقة الاولى لتطبيق صيغة سانت ليغو المعدل مع تقليص عدد المقاعد)

استناداً الى المقترح الاول الوارد في مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٧، والذي نص على الاتي: (يتكون مجلس المحافظة من (١٠) مقاعد، يضاف اليها مقعد واحد لكل (٢٠٠) الف نسمة لما زاد عن مليون نسمة، على ان لا يزيد على (٣٥) مقعداً)[١٣].

وعليه فان احتساب عدد المقاعد وفقاً لأخر احصائية لعدد السكان الصادرة من وزارة التخطيط لعام ٢٠١٧، سيكون كالاتي:

العدد الكلي لسكان المحافظة – (١) مليون = عدد المقاعد + (١٠) مقاعد ثابتة = عدد مقاعد المحافظة.
(٢٠٠) الف نسمة

فان عدد مقاعد محافظة ذي قار سيكون كالاتي:

عدد سكان محافظة ذي قار – (١) مليون = عدد المقاعد + (١٠) مقاعد ثابتة = عدد مقاعد محافظة ذي قار.
(٢٠٠) الف

أي (٢) مليون و(٨٠) الف نسمة[١٤] – (١) مليون = (٥) مقعد + (١٠) مقاعد ثابتة = (١٥) مقعد.
(٢٠٠) الف نسمة

للمزيد من التفاصيل حول احتساب اعداد مقاعد مجالس جميع المحافظات بناءاً على عدد السكان، ينظر الجدول رقم (٥) والذي تم اعتماد احتساب عدد

ت	المحافظة	أعداد المقاعد الحالية وفقاً لقانون انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣	أعداد السكان* بالاستناد إلى إحصائيات وزارة التخطيط لعام ٢٠١٧	أعداد المقاعد وفقاً لقانون انتخابات الجديد على اساس (٢٠٠) الف نسمة	أعداد المقاعد وفقاً لقانون انتخابات الجديد على اساس (٥٠٠) الف نسمة

المقاعد على اساس (٢٠٠) الف نسمة و(٥٠٠) الف نسمة، ليكون عدد المقاعد الكلي لانتخابات مجالس المحافظات هو (٢١٠) او (١٦٩) مقعد حسب نسبة السكان، وهو كالاتي:

جدول رقم (٥)
(اعداد مقاعد مجالس المحافظات الحالية والجديدة، وفقاً لإحصائيات وزارة التخطيط لعام ٢٠١٧)

1	بغداد	58	8095645	35	24
2	الأنبار	30	1755459	13	11
3	البصرة	35	2894591	19	13
4	القادسية	28	1280622	11	10
5	المثنى	26	806368	10	10
6	النجف	29	1462706	12	10
7	بابل	31	2045771	15	12
8	ديالى	29	1622106	13	11
9	ذي قار	31	2080188	15	12
10	صلاح الدين	29	1579662	12	11
11	كربلاء	27	1210568	11	10
12	ميسان	27	1106212	10	10
13	نينوى	39	3702215	23	15
14	واسط	28	1367993	11	10
المجموع		447	31010106	210	169

*- اعداد السكان الواردة في الجدول اعلاه، هي لـ(١٤) محافظة باستثناء كركوك ومحافظات اقليم كردستان كونها غير مشمولة بانتخابات مجالس المحافظات لغاية الان.

عند تطبيق سانت ليغو (١) وسانت ليغو المعدل (١.٧) مع تقليص المقاعد وفقاً للمقترح الاول من القانون الى (١٥)، فستكون النتائج في الجدول رقم (٦) وهو كالاتي:

جدول رقم (٦)

مقارنة بين عدد المقاعد الحاصلة عليها الاحزاب لشغل (١٥) مقعد وفقاً لسانت ليغو وسانت ليغو المعدل (١.٧)[١٥]

اسم الحزب او الائتلاف	عدد اصوات الحزب	عدد المقاعد باعتماد سانت ليكو (١)	عدد المقاعد باعتماد سانت ليكو (١.٧)
ائتلاف دولة القانون	176,861	5	5
ائتلاف المواطن	122,088	4	4
ائتلاف الاحرار	81,338	2	3
التضامن في العراق	50,363	1	2
كتلة الوفاء	43,369	1	1

الوطني			
تجمع الشراكة الوطنية	26,670	1	0
الائتلاف المدني الديمقراطي	17,906	1	0
مجموع الاصوات الصحيحة	534315	15	15

من خلال تحليل النتائج واعادة احتسابها وفقاً لتقليص عدد المقاعد، تم التوصل الى ان اعتماد سانت ليغو المعدل مع تقليص عدد المقاعد بواقع (١٥) مقعداً، اثر على تلك الاحزاب الصغيرة في الحصول على المقاعد، اذ خسر كل من (تجمع الشراكة الوطنية) و(الائتلاف المدني الديمقراطي) كل منهم المقعد الذين كانا قد حصلا عليه قبل تقليص المقاعد، فعلى سبيل المثال فان (تجمع الشراكة الوطنية) الحاصل على (٢٦٦٧٠) صوت من اصل (٥٣٤٣١٥) من الاصوات الكلية الصحيحة، اي الحاصل على نسبة (٤.٩)% من نسبة الاصوات الصحيحة، خسر كل منهما المقعد الحاصل عليه بعد ان كانا قد فازا به بالاعتماد على صيغتي السانت ليغو والسانت ليغو المعدلة (١.٧) من دون تقليص عدد المقاعد.

مع الاشارة الى ان (تجمع الشراكة الوطنية) بحصوله على (٤.٩) من نسبة الاصوات، يعد حزباً متوسط نوعاً ما وليس حزباً صغيراً، وهذا ما يثبت جزءاً من فرضية البحث والمتمثلة بان اعتماد سانت ليغو المعدل مع تقليص عدد المقاعد يؤثر بشكل كبير على كلتا الاحزاب الصغيرة والمتوسطة في الحصول على المقاعد، كما ان عدد الاصوات المهدورة وفقاً لهذه الصيغة ستكون اكبر بكثير من اعتماد صيغة سانت ليغو او حتى السانت ليغو المعدلة من دون تقليص عدد المقاعد، وهذا يعني ان تقليص عدد المقاعد زاد بشكل كبير من تلك الاصوات المهدورة، والتي يمكن احتساب هذه الزيادة في اهدار الاصوات وفقاً للصيغة اعلاه، من خلال الاتي:

$$\frac{\text{اصوات تجمع الشراكة + اصوات الائتلاف المدني}}{\text{مجموع الاصوات الصحيحة}} \times ١٠٠ =$$

$$\frac{١٧٩٠٦ + ٢٦٦٧٠}{٥٣٤٣١٥} \times ١٠٠ = (\%٨.٣)$$

ان (٨.٣%) هـي الزيـادة فـي نسـبة الاصـوات المهـدورة، مـع الاخـذ بنظـر الاعتبار ان عملية توزيع المقاعد وفقاً لسانت ليغو لعام ٢٠١٣، قد رافقه هدر بالأصوات، اذ لا يوجد نظام انتخابي لا يرافقه عملية هدر في الاصوات، الا ان زيادة نسبة الهدر في الاصوات يعني ان نتائج الانتخابات قد تكون بعيدة نوعاً مـا عـن ارادة الناخـب، ممـا يـنعكس علـى العدالـة الانتخابيـة التمثيليـة للانتخابات[١٦].

المطلب الثاني:(الطريقة الثانية لتطبيق صيغة السانت ليغو المعدل مع تقليص عدد المقاعد)

استناداً الـى المقتـرح الثـاني الـوارد فـي مشـروع قـانون انتخابـات مجـالس المحافظات لعام ٢٠١٧، والذي نص على الاتي: (يتكون مجلس المحافظة من (١٠) مقاعد، يضـاف اليهـا مقعد واحد لكل (٥٠٠) الـف نسمة لمـا زاد عن مليون نسمة، على ان لا يزيد على (٣٥) مقعداً)[١٧].

وعليه فان احتساب عدد المقاعد وفقاً لآخر احصائية لعدد السكان الصادرة من وزارة التخطيط لعام ٢٠١٧، سيكون كالاتي:

العدد الكلي لسكان المحافظة – (١) مليون = عدد المقاعد + (١٠) مقاعد ثابتة = عدد مقاعد المحافظة.
(٥٠٠) الف نسمة

وللمزيد من التفاصيل حول احتساب عدد مقاعد مجالس المحافظات على اساس (٥٠٠) الف نسمة، ينظر الى الجدول رقم (٥).

اما احتساب عدد مقاعد محافظة ذي قار وفقاً لاعتماد نسبة الـ(٥٠٠) الف نسمة الـواردة فـي القـانون، واحصـائيات السكان لعام ٢٠١٧، الصادرة عن وزارة التخطيط فستكون كالاتي:

(٢) مليـون و(٨٠) الـف نسـمة – (١) مليـون = (٢) مقعد + (١٠) مقاعد ثابتـة = (١٢) مقعد.
(٥٠٠) الف نسمة

ومن خلال تقسيم عدد الاصوات الصحيحة الكلية لمحافظة ذي قار وفقاً لسانت ليغو والسانت ليغو المعدل (١.٧) لشغل (١٢) مقعد، فـان النتـائج ستكون فـي الجدول الاتي:

جدول رقم (٧)
مقارنة بين عدد المقاعد الحاصلة عليها الاحزاب لشغل (١٢) مقعد وفقا لسانت ليغو وسانت ليغو المعدل (١.٧)[١٨]

اسم الحزب او الائتلاف	عدد اصوات الحزب	عدد المقاعد باعتماد سانت ليكو (١)	عدد المقاعد باعتماد سانت ليكو (١.٧)
ائتلاف دولة القانون	176,861	4	5
ائتلاف المواطن	122,088	3	3
ائتلاف الاحرار	81,338	2	2
التضامن في العراق	50,363	1	1
كتلة الوفاء الوطني	43,369	1	1
تجمع الشراكة الوطنية	26,670	1	0
الائتلاف المدني الديمقراطي	17,906	0	0
مجموع الاصوات الصحيحة	534315	12	12

من خلال تحليل النتائج واعادة احتسابها وفقاً لسانت ليغو المعدل مع تقليص عدد المقاعد الى (١٢) مقعد، تم التوصل الى انه كلما زادت عملية تقليص عدد المقاعد مع اعتماد السانت ليغو المعدل، يؤثر بشكل كبير على تلك الاحزاب الصغيرة كما يؤثر نوعاً ما على تلك الاحزاب المتوسطة في الحصول على مقاعد.

وكما زادت عملية تقليص عدد المقاعد مع زيادة الكسر العشري في صيغة السانت ليغو المعدل، فان ذلك سيقود الى خسارة الاحزاب الصغيرة والمتوسطة الى مقاعدها، يرافقه زيادة في عدد المقاعد التي تحصل عليها الاحزاب الكبيرة، انظر الجدول رقم (٧) اذ خسر كل من (تجمع الشراكة الوطنية) و(الائتلاف المدني الديمقراطي) المقعد الذي كانا قد حاصلا عليه كل منهما قبل تقليص عدد المقاعد.

وهو ما يثبت فرضية البحث والتي تشير الى ان تطبيق سانت ليغو المعدل مع تقليص عدد المقاعد يؤدي الى خسارة الاحزاب الصغيرة لمقاعدها، مع خسارة الاحزاب المتوسطة لعدد من المقاعد الفائزة بها، ووفقاً للمعطى اعلاه، فقد خسر (تجمع الشراكة الوطنية) لمقعده الوحيد، في حين ان الاحزاب الكبيرة كـ(ائتلاف المواطن) فقد زاد عدد المقاعد الحاصلة عليها ليكون (٤) مقاعد بدلاً من (٣)، وهو ما يعني ان خسارة الاحزاب الصغيرة والمتوسطة لمقاعدها سيقود الى فوز اكبر لتلك الاحزاب الكبيرة من عدد المقاعد الحاصلة عليها، وللمزيد ينظر الى الجدول رقم (٨) كالاتي:

جدول رقم (٨)

المقاعد المفقودة من الاحزاب السياسية في محافظة ذي قار استنادا الى تقليص عدد المقاعد واعتماد سانت ليغو المعدل

اسم الحزب او الائتلاف	المقاعد التي فازت بها الاحزاب في عام ٢٠١٣	المقاعد التي تفوز بها الاحزاب وفقاً لتقليص عدد المقاعد على اساس (٢٠٠) الف نسمة	المقاعد التي تفوز بها الاحزاب وفقاً لتقليص عدد المقاعد على اساس (٥٠٠) الف نسمة
ائتلاف دولة القانون	10	5	5
ائتلاف المواطن	7	3	4
ائتلاف الاحرار	5	2	3
التضامن في العراق	3	1	2
كتلة الوفاء الوطني	3	2	2
تجمع الشراكة الوطنية	2	0	0
الائتلاف المدني الديمقراطي	1	0	0
مجموع الاصوات الصحيحة	31	15	12

الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد الى تحليل نتائج انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣، والقانون الجديد لانتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٨.

اذ ان جميع الاحزاب السياسية من ضمنها الاحزاب الكبيرة، قد فقدت عدد من مقاعدها وفقاً لتقليص عدد المقاعد الكلية من (٣١) مقعد الى (١٥) مقعد او (١٢) مقعد وكما مبين في الجدول رقم (٨)، الا انه على الرغم من ذلك فان

فقدان الاحزاب الكبيرة لعدد من مقاعدها، سيخدمها بشكل كبير في تشكيل تحالفات قوية لاختيار المحافظين ورئيس مجلس المحافظة.

فعلى سبيل المثال فان (ائتلاف دولة القانون) الحاصل على (١٠) مقاعد من اصل (٣١) مقعد، أي حاصل على نسبة (٣٢)% من المقاعد، قد فقد (٥) مقاعد عند اعتماد صيغتي تقليص المقاعد ليكون عدد المقاعد الفائز بها هي (٥) من اصل (١٢) مقعد، أي ان نسبة المقاعد الحاصل عليها هي (٤١)%.

وهو ما يعني ان تقليص عدد المقاعد قد زاد من نسبة حصول (ائتلاف دولة القانون) على المقاعد، على الرغم من فقدانه لـ(٥) مقاعد وهو ما سيخدمه بشكل كبير من تشكيل التحالفات وفي اختيار المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات في المرحلة القادمة[١٩].

الخاتمة

ان الدراسات الاستشرافية عادةً ما تتطلب البحث في معطيات الماضي والحاضر لاستشراف المستقبل، الامر الذي يتطلب اعتماد الاستنتاجات كأساس في الخاتمة.

وانسجاماً مع ذلك فقد توصل البحث الى اثبات فرضية التي مفادها ((ان اعتماد صيغة السانت ليغو المعدل (١.٧) من دون تقليص المقاعد في انتخابات مجالس المحافظات القادمة ستؤثر نوعاً ما في نتائج الاحزاب الصغيرة في الحصول على مقاعد، اما اعتماد صيغة السانت ليغو المعدل (١.٧) مع تقليص عدد المقاعد فسيؤثر بشكل كبير على نتائج الاحزاب الصغيرة والمتوسطة في الحصول على المقاعد)).

كما توصل البحث الى مجموعة استنتاجات هي كالاتي:

١- **ان اعتماد تطبيق السانت ليغو والسانت ليغو المعدل على نتائج انتخابات مجلس محافظة ذي قار لعام ٢٠١٣، من دون تقليص عدد المقاعد البالغ عددها (٣١) مقعد لم يحدث اي تغيير يذكر في عدد المقاعد الحاصلة عليها الاحزاب.**
٢- **ان اعتماد صيغة السانت ليغو المعدل (١.٧) مع تقليص عدد مقاعد مجلس المحافظة ذي قار وفقاً لمقترح القانون الى (١٥) مقعد، سيؤثر بشكل كبير على حصول الاحزاب المتوسطة والصغيرة في الحصول على المقاعد.**

٣- كلما زادت عملية تقليص عدد المقاعد مع تطبيق سانت ليغو المعدل (١.٧) كلما زاد تأثيره بشكل كبير على تلك الاحزاب المتوسطة والصغيرة في الفوز بالمقاعد.

٤- ان زيادة الكسر العشري في صيغة السانت ليغو الى اكثر من (٠.٧) فسيوثر بشكل كبير ايضاً على فوز الاحزاب المتوسطة والصغيرة من الحصول على المقاعد.

٥- ان تقليص عدد المقاعد في مجالس المحافظات سيوثر الى فقدان الاحزاب الكبيرة الى عدد من المقاعد، فعلى سبيل المثال (ان حصول الحزب (أ) على (٥) مقاعد عند تقليص عددها بدلاً من (١٠) مقاعد قبل تقليصها مع الافتراض ان عدد الاصوات التي يحصل عليها ثابتة، فان ذلك سيخدمه بشكل كبير على الرغم من فقدانه لعدد من مقاعده، كون ان نسبة حصوله على المقاعد من المقاعد الكلية بعد التقليص قد زادت، مما سيخدمه في تشكيل تحالفاته في انتخاب المحافظ ورئيس مجلس المحافظة.

The Election of Governmental Forcasting 2018 study for Electoral Results based on The New law

Dr. Raad sami altmimi
Chief of Electoral Education Institute
IHEC. Iraq.
Ali Hussein Hasan safih
Researcher on Electoral Education Institute.
IHEC. Iraq.

Abstract:
After The Iraqi Represent Council Voted On The most of The Articles of Electoral governments law for Government of Election at 2018, By

adopting The proportion of system with Ammanded sant lak (1.7), in Addition to reducing The Government of seats numbers.

This Research will dealing with Forecasting interduce for Electoral system impact based on Reducing The seats number on The Election Results.

So That this Research Focucing on use the governorate Election Results 2013 and adopting these Results by Articles of new law 2018, to try to comparn the diffrineas of Results from won party to another this Research acheived to approned the hypothesis as due to (The adopting Amended Sant lak (1.7) with Reduction the number of seats leading to negatively effects on the small and middle Parties to win by seats.

---

(١)- أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات، تعريب أيمن أيوب، السويد،٢٠٠٧، ص٢٢٢.

(2) –Yoshiaki kobayashik, The alliance Dilemma in the public Mind, The 11th Asian Electoral studies Annual conference, south koria,oct.28th,2017,p.8.

(٣)- مازن حسن، النظم الانتخابية دراسة مقارنة لأنواعها واثارها على السياق المصري ، القاهرة ، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، ط١ ، ٢٠١١، ص٤٦.

(٤)- سرهنك حميد البرزنجي: الانظمة الانتخابية والمعايير القانونية الدولية لنزاهة الانتخابات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص٧٨.

(٥)- المادة (١٢/ اولاً) من قانون انتخابات مجالس المحافظات لسنة ٢٠١٨.

(٦)- المادة (٢٤) من قانون انتخابات مجالس المحافظات رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ المعدل.

(٧)- بلقيس محمد جواد، سوسيولوجيا الشعارات الانتخابية العراقية، سلسلة دراسات سياسية واستراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، العدد الاول، ٢٠١٤، ص٩.

*- صوت مجلس النواب العراقي على عدد من مواد مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٨، ومن بين هذه المواد اعتماد صيغة سانت ليغو المعدلة وهي تقسيم الأصوات الصحيحة على (١.٧)، في الجلسة العاشرة، الفصل التشريعي الاول، السنة التشريعية الرابعة، يوم الاثنين ٢٠١٧/٨/٧: الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي: parliament.iq.

(٨)- رياض غازي البدران، النظام الانتخابي في العراق واثره في عملية التحول الديمقراطي، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٦، ص٢٢٢.

(٩)- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات لعام ٢٠١٢: www.cosit.gov.iq.

(١٠)– آلية توزيع مقاعد انتخابات مجالس المحافظات٢٠١٣، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة بناء القدرات، بغداد، ٢٠١٣، ص٢٠.

(١١) - قاسم حسن العبودي، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي، دراسة مقارنة بالتجربة العراقية، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص١٣٩.

(١٢)- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات: www.ihec.iq.

(١٣)- المادة (٢٤) من قانون انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٨.

(١٤)- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات لعام ٢٠١٧: www.cosit.gov.iq.

(١٥)- التقرير الشامل لنتائج انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، العراق، ٢٠١٣، ص٢٨٣.

(١٦)- د. رعد سامي عبد الرزاق، نحو نظام انتخابي امثل، مقال منشور في جريدة البينة الجديدة، العدد (٢٦٣٥) في يوم الاحد الموافق ٢٠١٧/١/٢٢.

(١٧)- المادة (٢٤) من قانون انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٨.

(١٨)- التقرير الشامل لنتائج انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، العراق، ٢٠١٣، ص٢٨٣.

(١٩)- حنان محمد القيسي، الوجيز في شرح قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢، ص٣٧.